أسعار العملة في مزاد البنك المركزي

السعر الأساسي الذي رسا عليه البيع	١١٧٠/ دينار/ دولار
المبلغ المباع من قبل البنك بالسعر المعلن	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
مجموع عروض الشراء/ (دولار)	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
عدد المصارف المساهمة في المزاد	٢١

اسعار النفط

خام القياس الأوروبي مزيج برنت	١٠٦ دولارات للبرميل
الخام الأمريكي الخفيف	٨١,٢٦ دولار للبرميل

مشاركون في معرض بغداد للإسكان: الضرورة تستدعي زيادة دعم المشاريع الإسكانيَّة

مطالبات بتوفير التسهيلات القانونية للاستثمار الإسكاني

□ بغداد/ علي الكاتب

طالب مشاركون في معرض بغداد الدولي الثاني للإسكان والإعمار بتوفير التسهيلات اللازمة للشركات الاستثمارية والتقليل من الاجراءات الروتينية للمشاريع الاسكانية والعمرانية في العراق وقالوا في احاديث لـ (المدى الاقتصادي) ان اقامة معرض واحد خلال السنة غير كافية لإعطاء الفرصة الكاملة للشركات المتخصصة في قطاع الإسكان .

وقال احمد الموسوي مدير فرع إحدى الشركات الألمانية المتخصصة ببناء المساكن الجاهزة احد المجمعات السكينة

ان الروتين الإداري في المؤسسات الحكومية مازال يمثل العقبة الأهم أمام الاستثمار الإسكاني ، مبيناً أن الآليات السابقة مازالت نافذة ، ما يجعل الاجراءات البيروقراطية والروتينية المقيتة التي تتسبب في هدر الوقت والجهد في آن واحد .

واضاف ان الشركة تنفذ حاليا مشروع جنة النجف لبناء وحدات سكنية في المحافظة ، كما قامت بنصب معمل في محافظة واسط متخصص بالبناء الجاهز والذي من المؤمل له ان يبدأ الانتاج بتاريخ ٢٠١٢/١/١٥ ، حيث يبلغ سعر المتر المربع للوحدة السكنية الواحدة حوالي ٧٠٠دولار أميركي ، كما ان انتاج المعمل المذكور يمتاز بمواصفات جيدة من اهمها تحقيق السرعة في الانجاز وتقليل عامل الزمن في البناء للوحدة السكنية ، حيث من الممكن انجاز هيكل منزل بمساحة ١٢٠م ٢ بثلاثة ايام فقط وبمواصفات اقتصادية لأن كلفة البناء الجاهز اقل كثيرا من البناء التقليدي الاعتيادي .

واشار الموسوي الى ان معرض بغداد الدولي الثاني للاسكان والاعمار الذي تقيمه شركة بيراميدس للمعارض بالتعاون مع وزارة التجارة ومحافظة بغداد والذي يشهد اقبالا واسعاً من قبل المواطنين من جهة ومن الشركات والمهتمين بهذا المجال من جهة اخرى لافتاً الى ان اقامة معرض واحد كل عام لا تفي بالحاجة الملحة لاستعراض عمل الشركات المتخصصة في مجالات الاعمار والاسكان ، فضلاً عن مواكبة التطورات الحاصلة في مجال الاعمار والاسكان ،واطلاع الشركات الاجنبية التي ترغب في العمل والاستثمار في العراق .

من جانبه قال ايدين جونيز من شركة (ادميسان) Ademsan التركية للمكائن والمباني ان هناك افقا واسعا للعمل في مجالات البناء والاسكان في مدينة بغداد والمحافظات الاخرى والتي تمثل سوقا واعدةً تحفز الشركات للعمل بنطاق واسع خلال الفترة المقبلة ، تزامنا مع التطور الملموس في اعمال البناء والاعمار والتوسع العمراني في مدينة بغداد .

واضاف ان الشركة اعدت خططها بهذا المجال وتتعلق بتهيئة الكوادر الهندسية والفنية للعمل بهذا الاتجاه ،الا ان عامل الوقت لم يسعفها لحد الآن لكبر حجم المشاريع المنفذة في المدينة ،من اجل انجاز مشاريعها بالشكل المطلوب ، مما يتطلب توفر الدعم الكافي من قبل الحكومة العراقية لتذليل العقبات التي تعترض العمل متى وجدت .

الى ذلك قال غسان فواز من شركة سكرابيرز (Scrapers) اللبنانية ان رغبتنا بالعمل في العراق ازدادت مع ما لمسناه من حاجة ملحة للتوسع في بناء الوحدات السكنية ، وكان الظرف الامني هو العائق عن الحضور بقوة في البلاد ،والمعرض كسر حاجز الخوف للشركة ، مع ما لمسناه من حالة الازدهار والرخاء بالمستوى المعقول الذي يمهد الطريق لبدء عدد من المشاريع التي نتوقع لها ان تفوق المشاريع المماثلة في دول الخليج العربي .

واضاف ان الشركة تنفذ مشاريع حاليا لبناء قرية عصرية ضمن اسلوب البناء الجاهز في محافظة الانبار والمحالة إليها من قبل وزارة الزراعة ، والذي تتميز المباني فيه بمقاومة الابنية للحرارة والرطوبة وغيرها وبتصاميم مميزة جدا تعتمد الجانب الجمالي بنحو كبير في مواءمة بين الاصالة والحداثة في اسلوب البناء التقليدي والطراز العمراني الحديث.

تسجيل ١٣٣ شركةً وطنيَّةً خلال الشهر الماضي

□ بغداد/ وكالات

قالت دائرة تسجيل الشركات في وزارة التجارة ان ملاكاتها المختصة قامت بتسجيل ١٣٣ شركة وطنية خلال الشهر الماضي.

وقال مصدر مخول في الدائرة : تم تسجيل ٣٦ مكتبا وفرعا لشركات اجنبية من دول مختلفة.

واضاف ان الدائرة اصدرت عدة قرارات تتعلق بتعديل عقود الشركات توزعت ما بين زيادة رأس مال شركة وتغيير نشاط شركة، بالاضافة الى قرارات دمج وشطب وتصفية الشركات، مضيفا أن الدائرة قامت بتدقيق الحسابات الختامية للشركات الوطنية البالغ عددها ٤٣٥ شركة وطنية من عام٢٠٠٢ لغاية عام ٢٠١٠، بالاضافة الى تدقيق الحسابات الختامية للمركز الرئيسي للشركات الاجنبية البالغ عددها ٥٠ شركة و ١٧ فرعا لشركة اجنبية ودمج حسابات ٢١ شركة .

مصدر: إعادة هيكليَّة مصرف التجارة العراقي

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

أكد القائمون على المصرف العراقي للتجارة الـ(TPI)، أن اعادة هيكلية المصرف وصلت الى المراحل النهائية بما يتلاءم والمعايير الدولية.

والمصرف العراقي للتجارة هو مصرف أُنشأ عام ٢٠٠٣ وفقا لقانونه رقم ٢٠ لسلطة الائتلاف المنحلة آنذاك، وبناءً على قانونه فإن له مجلس ادارة، واليوم هو تابع لأعلى سلطة تنفيذية في البلاد وهي رئاسة الوزراء ، والهدف من انشاء المصرف هو أن يكون واجهة العراق المالية باتجاه الخارج بما يخص تعاملات الدولة العراقية مع العالم الخارجي.

وقالت مدير عام ورئيس مجلس ادارته حمدية الجاف لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز)، إن "الحكومة شكلت لجنة لإعادة هيكلية المصارف لكن هذه اللجنة لم تشمل المصرف العراقي للتجارة كون المصرف بدأ منذ فترة من خلال لجانه الفنية بالتنسيق مع وزارة التخطيط لإعادة الهيكلية".

واوضحت الجاف أنه "تم الوصول الى المراحل النهائية لإعادة هيكلية المصرف من الناحية الادارية بما يتلاءم مع المعايير الدولية".

واوضحت الجاف أن "المصارف العراقية الاخرى كمصرفي الرافدين والرشيد بحاجة ماسة الى اعادة الهيكلية كونهما ابتعدا لمدة اكثر من ٢٥ عاما عن العالم الخارجي بسبب السياسات السابقة".

وأعلن البنك الدولي في آب / أغسطس الماضي أنه أنجز ٨٠ ٪ من نسبة إعادة هيكلة الجوانب المالية لمصرفي الرشيد والرافدين المتعلقة بنظام المدفوعات.

والهدف الرئيسي لإعادة الهيكلة هو الوصول إلى نظام مصرفي سليم ومتطور لأن البنوك الخمسة المملوكة للدولة تسيطر على نحو ٩٠ ٪من أنشطة القطاع المصرفي كله.

وتهدف خطة إعادة الهيكلة أيضا إلى تحويل البنوك العراقية الأخرى إلى شركات مالية متخصصة مثل بنوك التنمية والبنوك الإسلامية لتشجيع الاستثمار وتطوير الاقتصاد الحقيقي.

دعوات لتوفير أنظمة لمراقبة المنشآت والأنابيب من قبل وزارة النفط

□ البصرة/ متابعة المدى الاقتصادي

دعت لجنة النفط والغاز في مجلس محافظة البصرة وزارة النفط إلى توفير أنظمة لمراقبة المنشآت والأنابيب النفطية على خلفية التفجيرات التي ضربت أمس الاول الثلاثاء حزمة أنابيب نفطية في حقل الرميلة الجنوبي، فيما أعلنت شرطة نفط الجنوب عن شروعها بحملة تفتيش واسعة لتأمين خطوط الأنابيب البرية الناقلة للنفط الخام.

وقال رئيس اللجنة فريد خالد لـ"السومرية نيوز"، إن "وزارة النفط يجب أن تسرع بشراء أنظمة للمراقبة والاستشعار الحراري، لتقليل فرص استهداف المنشآت والأنابيب النفطية في المحافظة"، مبيناً أن "خطوط الأنابيب الناقلة للنفط تمتد لمسافات طويلة ضمن مناطق زراعية وصحراوية وحدودية ولا يمكن تأمين حمايتها بسهولة".

ولفت خالد إلى أن "التفجيرات التي وقعت مساء أمس في حقل الرميلة الجنوبي تقف خلفها جماعات مرتبطة بدول مجاورة (لم يسمها) لا تريد لقطاع النفط في العراق أن يتطور"، معتبراً أن "المنشآت والأنابيب النفطية في المحافظة من المحتمل أن تتعرض إلى مزيد من الهجمات التخريبية، بدافع التأثير على التطور الكبير في صناعة وتصدير النفط في المحافظة".

وأكد رئيس لجنة النفط والغاز أن "الأضرار المادية التي سببها العمل التخريبي الأخير ليست كبيرة، بحيث لم تؤثر على عمليات تصدير النفط"، معتبراً أن "الغرض من تلك التفجيرات تحقيق مكاسب ذات بعد إعلامي".

من جانبه، قال ضابط كبير في شرطة نفط الجنوب في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "العبوات الناسفة تم تفجيرها على حزمة الأنابيب النفطية في مكان يبعد نحو ٥٠٠ م عن مكان شهد قبل شهرين وقوع تفجيرات نفذت باسلوب مماثل واستهدفت نفس الحزمة"، مضيفاً أن "خطوط الأنابيب الناقلة للنفط الخام أصبحت تواجه تحديات أمنية تستدعي زيادة عناصر شرطة نفط الجنوب وتجهيزها بالمزيد من الآليات والمعدات وبخاصة أنظمة المراقبة باستخدام الكاميرات وأجهزة الاستشعار الحراري".

وأشار الضابط الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، إلى أن "شرطة النفط شرعت منذ فجر اليوم بحملة تفتيش واسعة للتأكد من خلو الأنابيب النفطية المتصلة بحقل الرميلة الجنوبي من وجود المزيد من العبوات الناسفة"، مؤكداً أن "إجراءات أمنية مشددة فرضت حول بعض المنشآت النفطية الإنتاجية والأنابيب الناقلة للنفط الخام".

وتعرضت في ساعة متقدمة من مساء يوم أمس حزمة أنابيب ناقلة للنفط الخام تمتد من محطة الزبير (١) الى محطة الزبير (٢) داخل حقل الرميلة الجنوبي الى عمل تخريبي نفذ باستخدام ثلاث عبوات ناسفة، وأدى انفجارها بالتزامن إلى تسرب كمية من النفط الخام، ونشوب حريق كبير تمكنت فرق الإطفاء من إخماده في ساعة مبكرة من صباح الأمس، كما تسبب الاعتداء بإيقاف عمليات الضخ عبر حزمة الأنابيب المستهدفة بشكل اضطراري.

يذكر أن شرطة نفط الجنوب أحبطت في ١١ اكتوبر الماضي، محاولة لتفجير أنابيب ناقلة للمشتقات النفطية تتصل بمصفى الشعيبة، حيث عثرت مفارزها على ثلاث عبوات ناسفة وضعها مجهولون أسفل حزمة من الأنابيب في منطقة غير مأهولة، فيما تعرضت في السابع من الشهر نفسه حزمتا أنابيب ناقلة للغاز والنفط الخام تمتدان ضمن حدود حقل الرميلة الجنوبي الى تفجيرين شبه متزامنين بعبوتين ناسفتين تسببا بتضرر الأنابيب وتسرب النفط الخام منها واشتعال النيران لأكثر من أربع ساعات، إضافة الى توقف الحقل المذكور عن الإنتاج بشكل اضطراري لمدة يومين.

وعلى صعيد ذي صلة طالبت لجنة النفط والطاقة والثروات الطبيعية البرلمانية بإقالة مدير حماية المنشآت النفطية في الجنوب، معتبرة أن ضعف إجراءاته الأمنية وإدارته أدت إلى تكرار التفجيرات التي تطال الأنابيب النفطية، فيما شددت على ضرورة تشكيل لجنة للتحقيق في الحريق الذي اندلع بأنابيب نفط البصرة.

وقالت عضو اللجنة سوزان السعد بحسب "السومرية نيوز"، : "يجب استبدال مدير حماية المنشآت النفطية في الجنوب لضعف إجراءاته الأمنية وإدارته، التي أدت إلى تكرار التفجيرات التي تطال الأنابيب النفطية، فضلاً عن تشكيل لجنة تحقيقية في حريق أنابيب نفط البصرة".

وأضافت السعد وهي نائبة عن التحالف الوطني في محافظة البصرة أن "استهداف الأنابيب الناقلة في حقل الرميلة يعد الخامس من نوعه هذا العام، وهذه الأنابيب هي أكبر حزمة ناقلة في البلاد، مما يؤدي الى إضعاف الاقتصاد العراقي"، مؤكدة أن "التفجير كان عبارة عن عبوة ناسفة وضعت داخل الأنبوب ومواد متفجرة، الأمر الذي يستغرق وقتاً طويلاً، كما أن أبعد نقطة عن الأنبوب تبلغ ٥٠٠ متر".

ودعت السعد إلى "استخدام أجهزة حديثة لمراقبة الأنابيب والاعتماد على المعلومات الاستخبارية للقضاء على هذه الظاهرة المتكررة والمدروسة من قبل المجاميع الإرهابية"، مبينة أن "ضعف الأجهزة القائمة على حماية الأنابيب هو المشكلة الرئيسة في استهداف النفط العراقي".

وأكدت السعد أنها "ستقدم طلباً إلى لجنتي النفط والطاقة والأمن والدفاع للتحقيق بالموضوع ومحاسبة المقصرين".

وكانت لجنة النفط والغاز في مجلس محافظة البصرة أعلنت عن إخماد حريق كبير نشب بحزمة أنابيب ناقلة للنفط الخام تتصل بحقل الرميلة الجنوبي، مؤكدة أن الحريق ناجم عن عمل تخريبي نفذ بثلاث عبوات ناسفة.

الموارد المائيّة: وثيقة تعاون مع مؤسَّسة يابانيَّة لتقليل هدر المياه

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

وقعت وزارة الموارد المائية مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي مشروع تعاون لنشر جمعيات مستخدمي المياه بهدف الاستخدام الأمثل لمياه الري وتقليل الهدر، مؤكدة أن مدة تنفيذ المشروع ثلاث سنوات اعتبارا من نيسان المقبل.

وقال بيان للوزارة بحسب "السومرية نيوز": إنها "وقعت في بغداد محضر مشروع التعاون الفني مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا) لنشر جمعيات مستخدمي المياه في العراق بهدف الاستخدام الأمثل لمياه الري وتقليل الهدر والضائعات المائية"، مبيناً أن "التوقيع جاء بدعم من اللجنة العليا للمبادرة الزراعية ومشاركة وزارتي الزراعة والتخطيط".

وأضاف البيان أن "المشروع تضمن قيام الوكالة اليابانية بتنفيذ برنامج تدريبي واسع لتطوير قدرات المشاركين بأعمال المشروع من الوزارات والجهات المعنية وكذلك الفلاحين بدورات تدريبية داخل وخارج العراق"، مؤكداً أن "جميع مواقع المشروع الريادية ستعمل خطط العمل لنشر جمعيات مستخدمي المياه بالاستفادة من المعلومات والمعرفة المستحصلة من التدريب".

وأشار البيان إلى أن "الجانب الياباني سيتولى تأمين وتوفير المستلزمات والمواد والخبراء والمختصين لتسهيل تنفيذ مشروع التعاون الفني والذي سيمتد تنفيذه لثلاث سنوات، ابتداء من نيسان ٢٠١٢ وحتى آذار ٢٠١٥".

وكانت وزارة الزراعة أكدت، مطلع أيار الماضي، أنها تعمل على تنفيذ مشروع تقنيات الري الحديث الذي يغطي ثلاثة ملايين دونم وبطاقة إنتاجية تصل إلى ثلاثة ملايين طن.

يذكر أن القطاع الزراعي في العراق يعاني من تراجع كبير منذ سنوات، بسبب الحروب المتعددة التي خاضها خلال الفترة السابقة، فضلا عن قلة الدعم الحكومي للقطاع، وإتباع سياسة الانفتاح غير المدروس على استيراد المنتجات الزراعية من دول الجوار والدول الأخرى، حتى بات العراق واحدا من كبار الدول المستوردة للمنتجات الزراعية في المنطقة.

المياه الصالحة للشرب.. ازمة مستمرة